الفصل الثاني
اعداد إشكالية البحث العلمي

خطة الفصل

1.أسباب إعداد إشكالية البحث العلمي
1.1 تعريف الإشكالية
2.1 مثال توضيحي عن اعداد اشكالية البحث
2. طبيعة إشكالية البحث
3. العناصر المكونة للإشكالية
1.3 العناصر المكونة للإشكالية
2.3 المفهوم
3.3 النطق بالسؤال العام واختيار الموضوع الخاص بالبحث
4. كيفية صياغة الإشكالية الخاصة للبحث
1.4 اختيار الإشكالية الخاصة بالبحث
1.1.4 المنهج النظري أو تحديد النظرية
2.1.4 تحديد ثغرات أو فجوات في البحوث السابقة
2.4 النطق بالسؤال الخاص للبحث
5. أمثلة توضيحية
6. الملخص

الأهداف التعليمية للفصل

1. التعرف على المراحل الابتدائية لصياغة إشكالية البحث العلمي
2. التعرف على كيفية صياغة الاشكالية العامة للبحث
3. التعرف على كيفية صياغة الإشكالية الخاصة بالبحث العلمي
4. الاحاطة بالأنشطة ذات الصلة بإعداد اشكالية البحث العلمي
5. التعرف على أهمية النظرية في إعداد إشكالية البحث العلمي

قاموس المصطلحات

المصطلحات باللغة العربية	المصطلحات باللغة الفرنسية	المصطلحات باللغة الإنجليزية
استطلاع الرأي	Sondage d'opinion	Survey
إشكالية	Problématique	Problematic
إشكالية البحث	Problématique de recherche	Research problem
إشكالية خاصة	Problématique spécifique	Specific problem
باحث مبتدأ	Chercheur novice ou débutant	Novice researcher
باحث متمرس	Chercheur établi ou expérimenté	Established or experienced researcher
بحث علمي	Recherche scientifique	Scientific research
برهنة تجريبية	Démonstration empirique	Empirical demonstration
بعد	Dimension	Dimension
بناء معرفي	Construction des connaissances	Building knowledge
ثغرة البحث	Lacune de recherche	Research gap
تراكمات معرفية	Accumulations cognitives	Cognitive accumulation
تعميم نظري	Généralisation théorique	Theoretical generalization
ثغرات أو فجوات في البحوث السابقة	Lacunes dans les recherches antérieures	Shortcomings in previous research
ثغرات في جمع المعطيات	Lacunes dans la collecte de données	Gaps in data collection
ثغرات منهجية	Lacunes méthodologique	Methodological shortcomings
حلول	Solutions	Solutions
دعم منطقي	Support logique	Logical support
سؤال بحث	Question de recherche	Research question
سؤال خاص	Question spécifique	Specific question
سؤال عام البحث	Question de recherche générale	General research question
صياغة إشكالية	Formulation de la problématique	Formulation of the problem
ظاهرة علمية	Phénomène scientifique	Scientific phenomenon
علاقة	Relation	Relationship
عناصر البحث	Éléments de recherche	Research Elements
فجوة	Lacune ou gap	Gap
فرضيات	Hypothèses	Hypotheses
قائمة مراجع	Liste de références	List of references

Preliminary reading	Lecture préliminaire	قراءة أولية
Conscious reading	Lecture consciente	قراءة واعية
Scientific matterial	Matière scientifique	مادة علمية
References	Références	مراجع
Problem	Problème	مشكل
General search problem	Problème de recherche général	مشكل عام البحث
Scientific knowledge	Connaissance scientifique	معرفة علمية
Concept	Concept	مفهوم
Theoretical approach	Approche théorique	مقاربة نظرية
Democratic practice	Pratique démocratique	ممارسة ديمقراطية
Practical methodology	Méthodologie pratique	منهجية عملية
Research subject	Sujet de recherche	موضوع بحث
Specific subject	Sujet spécifique	موضوع خاص
Conflicting research results	Résultats de recherche contradictoires	نتائج بحث متناقضة
Research activities	Activités de recherche	نشاطات البحث
Competitive theories	Théories compétitives	نظريات متنافسة
Theory	Théorie	نظرية
Theoretical methodology	Méthodologie théorique	نهج نظري
Initial position	Position initial	وضعية ابتدائية

مدخل

عند اختيار موضوع البحث بصفة نهائية على الباحث أن يشرع في إعداد إشكالية البحث؛ هذه الأخيرة تشكل المرحلة الأولى في عملية إعداد البحث العلمي.

اعداد هذا الفصل وترجمته تم بالاعتماد أساسا علي مراجع التالية:

Amroune (2014)
Faye (2016)
Gauthier (2014)
Gavard-Perret et al. (2008)
Herizi (2017)
Mace et Pétry (2000)
Moschetto
Moschetto (2011)
Noel (2011)
Thietart et al. (2007)

1.أ سباب إعداد الإشكالية

في الأصل لكل معرفة علمية أساسا سلسة من الأسئلة التي تتبادر إلى ذهن الباحث؛ ولهذا العلماء يؤكدون على وجود المنطق الفضولي لكل باحث مثل تفاحة إسحاق نيوتن و تساؤلاته. كذلك البحث العلمي يحمل في طياته إجابات متكاملة لحلول عملية مجسدة ناجمة عن تساؤلات لظواهر علمية اجتماعية واقتصادية و سياسية، الخ. لكن كثيرا ما يتوارد الى الذهن في هذا السياق الإجابات الأولى التي تكون مقدمة للشروع في عملية البحث، لذا يجب أن نعلم أن المعرفة العلمية في طبيعتها هي عملية دائمة التشكل وتراكمية وغير منتهية.

لكن بما أن البحث العلمي هو عملية اعداد جملة من التساؤلات يجب أن نفهم أن هذه التساؤلات هي أصل البحث العلمي هذه التساؤلات لا تبرز من العدم وليس بشكل فوضوي ولكن بمنهجية عملية محددة سلفا. في لحظة ما كنا بصدد إعداد السؤال، قد لاحظنا مسبقا وجود مشكل أو بالأحرى إشكالية ليس مشكلا لأن الإشكالية هي أكثر تعقيدا من المشكل.

1.1 تعريف الإشكالية

الإشكالية تنم عن وجود فجوة مشاهدة بين وضعية ابتدائية غير مرغوب فيها إلى وضعية نهائية مرغوب ملؤها؛ عملية البحث هي حالة نباشرها لملأ تلك الفجوة المشاهدة.

تحديد الاشكالية يتم وفقا للفجوة الملاحظة التي يجب ملؤها وهذه يتم تصميمها بطريقتين مختلفتين؛ الإشكالية تكون في البداية عبارة عن مشكل سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو غير ذلك. هذه الاشكالية لوحظت بين وضعية ابتدائية غير مرضية الى وضعية ننشدها أي مرغوب فيها؛ مثلما أسلفنا ملاحظة هذه الفجوة يكون دافعا لاختيار موضوع البحث.

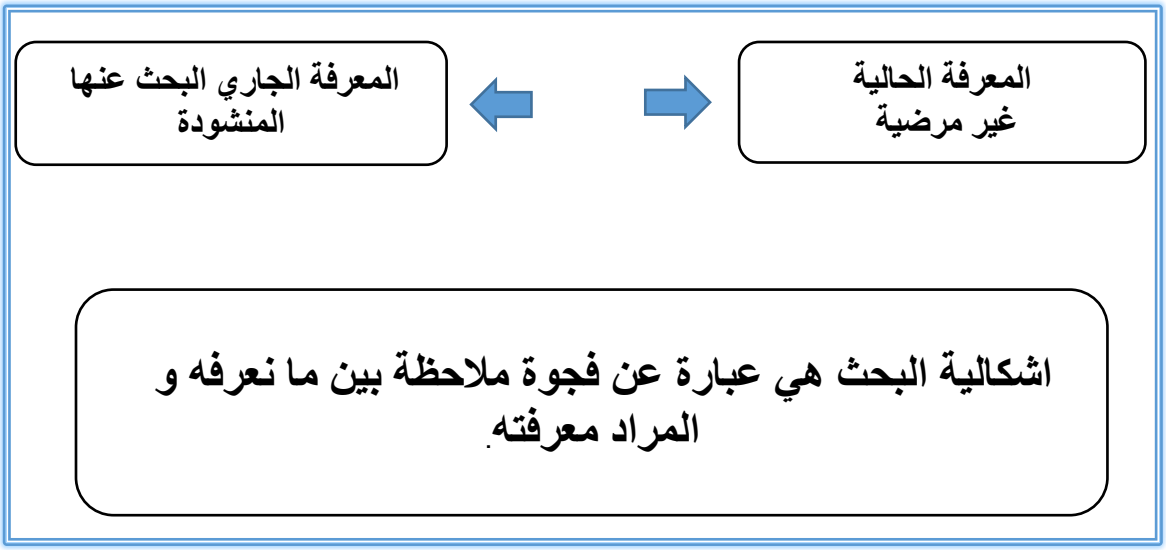

المصدر:

مثال:

الاهتمامات السياسية والاجتماعية المسبقة لنقص المشاركة الديمقراطية في مجتمعاتنا (*الوضعية الابتدائية الغير مرضية*)؛ هذه الاهتمامات تدفعنا للبحث عن حلول لهذه الاشكالية؛ هذه الحلول ستمكننا من تحسين الممارسة الديمقراطية والوصول الى وضعية مرضية ومرغوب فيها. هذه الاهتمامات أو البحث عن الحلول تلقى الضوء على الوعي الاجتماعي والسياسي للباحث للتعبير عن المرحلة الاولى والتي تعنى باختيار موضوع البحث.

إشكالية البحث يجب أن تكون مميزة عن المشكل السياسي والاجتماعي والاقتصادي، على الرغم من أن يكون بينهم ارتباط وثيق؛ إذن في مرحلة إعداد الإشكالية، يمكن للباحث من إعداد العناصر المهمة لمشكل البحث والذي يحدد فيه كيفية التعامل مع هذه العناصر وذلك على طول عملية البحث.

هنا يتم صياغة الإشكالية لأنه حان الوقت لإعداد سؤال البحث الذي يعطي معنى دقيق للبحث المزمع اجراؤه وهذا يعتبر الوظيفة الأولى لإعداد إشكالية البحث. على الرغم من أن كل أسئلة البحث ليس لهن نفس درجة العلاقة بموضوع البحث ومع ذلك الباحث يجد صعوبة في إعطاء إجابة دقيقة لأنه في هذه الخطوة لم يتمكن

من الإحاطة بالموضوع البحث كليا؛ في هذه المرحلة من الممكن جدا معرفة أن السؤال الذي جرى وضعه يكون جد غامض لإعداد بحث علمي متكامل.

إلى هذا الحد، وصلنا أن نفهم الوضعية التالية من إعداد الإشكالية والتي هي إعداد سؤال أو أسئلة مهمة والتي لها علاقة بموضوع البحث. في عملية إعداد الإشكالية لا بد من أن يحيط الباحث إحاطة كاملة بالموضوع ويذهب لوضع العلاقة أو العلاقات بين العناصر المركبة للإشكالية؛ إذن إعداد الإشكالية هي المرحلة الأساسية للبحث العلمي التي تمكن الباحث من السؤال أو الأسئلة التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث و هذا يعتبر الخطوة الأولى التي تهم نجاح عملية البحث فيما إذا كان السؤال قد تم وضعه بصورة صحيحة.
نهاية المثال.

2. طبيعة اشكالية البحث

كيف يتم تحديد المشكل العام للبحث؟

بعد تحديد هذه العناصر، يستطيع الباحث أن يباشر بصفة مجسدة إعداد مشكل البحث؛ إعداد الإشكالية هي نقطة الانطلاقة لجميع عملية نشاطات البحث. نشير أن قسم كبير من نجاح أو فشل جهد البحث له علاقة وطيدة بالجدية التي تم الأخذ بها في هذه المرحلة الابتدائية من إعداد البحث.

إعداد إشكالية موضوع البحث يحتوي على محورين اثنين اللذان يجب مباشرتهما؛ الإحاطة بالإشكالية العامة للبحث يلزم التطرق الى مرحلتين مهمتين هما:

i. **الإحاطة بعناصر الإشكالية،**
ii. **النطق بالسؤال العام للبحث.**

اعداد الإشكالية الخاصة تحتوى كذلك على مرحلتين مهمتين هما:

i. **اختيار المشكل الخاص للبحث،**
ii. **النطق بالسؤال الخاص الذي يعطي معنى لعمل البحث.**

3. العناصر المكونة للإشكالية

1.3 معرفة العناصر المكونة للإشكالية

قبل الشروع في إعداد موضوع البحث، يجب معرفة المفاهيم او الأبعاد أو العناصر المشكلة لموضوع البحث. الباحث المتمرس يستطيع أن يحيط جيدا بعناصر البحث بخبرة عالية أما الباحث المبتدأ يمكن أن يظل الطريق إذا لم يحط بالموضوع إحاطة شاملة ويحدد المفاهيم أو أبعاد الموضوع أو عناصره بصفة دقيقة؛ إذن على الباحث أن يكون متمرسا و مدركا لأبعاد البحث قبل أن يبدأ بمعالجة موضوع بحثه.

معرفة العناصر أو الأبعاد المكونة لإشكالية البحث، طبيعيا يكون **بقراءة واعية** لأهم نصوص **قائمة المراجع** التي تم تحديدها في المرحلة السابقة؛ هذه القراءة الأولية تملأ وضيفتين أساسيتين هما:

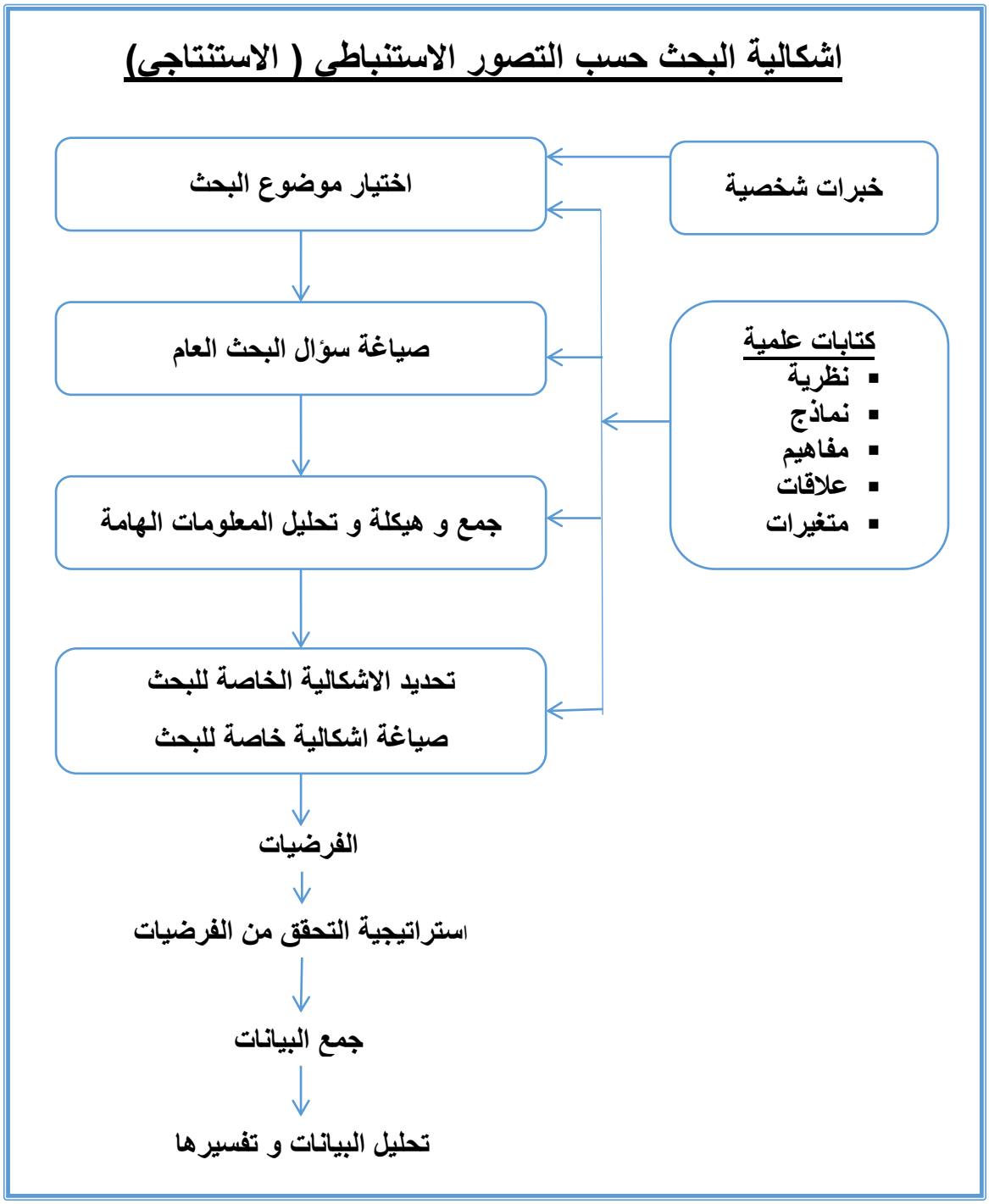

المصدر:

يمكننا تحديد حجم المراجع المتوفرة التي تساعدنا فيما بعد لتقييم للمادة العلمية المتوفرة التي يجري استعمالها في عمل البحث المزمع القيام به. في بعض الحالات هذه العملية الابتدائية هي العنصر المحدد لقرار مواصلة هذا البحث أو طرحه جانبا؛ لكن، في المقابل إذا كانت المراجع متوفرة وبالشكل الكافي، يمكن للباحث أن يواصل مشروع البحث و بأمان. لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار التمرين الأولي، وهو القراءة الواعية التي تتطلب مراجعة الكتب العامة في مجال التخصص المزمع إجراء البحث فيه، وبعد ذلك يتم تحديد المفاهيم أو الأبعاد أو العناصر من جانب زوايا البحث المتاحة ثم تحديد نوع العلاقات الموجودة بين عناصر الإشكالية العامة المراد معالجتها؛ للتبسيط، من المنصوح به للباحثين المبتدئين اختيار كتاب عام في مجال التخصص في قائمة المراجع التي جرى تحديدها؛ هذا المرجع أو الكتاب يكون بمثابة مرجع ابتدائي أولي للباحث؛ وذلك على الأقل في مرحلة إعداد إشكالية البحث.

من القراءة الأولية نتمكن من تحديد أو الإحاطة الأولى بالمفاهيم التي لها علاقة بإعداد الإشكالية.

2.3 المفهوم

المفهوم يمثل كلمة أو حتى عبارة استلهمها الباحث من المفردات المتداولة و ذلك للإحاطة بالظاهرة العلمية التي جرت ملاحظتها والتي من المزمع تجسيد مشروع البحث فيها؛ المفهوم هو تمثيل يمكن أن يكون غامضا للوهلة الأولى في ذهن الباحث والتي من الممكن أن لا يكون متطابقا مع الظاهرة العلمية الحقيقة؛ ويكون في بعض الأحيان معروف بشكل تام. التفسير العلمي لا يكون في بعض الأحيان مقاربة تامة للحقيقة الملاحظة؛ المفهوم هو الاداة الأساسية للطريقة العلمية. وهو العدة المميزة لتوجيه تفسيراتنا أو ادراكاتنا العقلية للحقيقة المشاهدة. ولهذا نؤكد دائما أن **التفسير العلمي** هو عبارة عن تجريب **أو تحقق من علاقات محتملة بين مفاهيم** أو سمات أو **خصائص لهذه المفاهيم**.

يمكن أن نقول أن المفهوم في الوسط العلمي و نفس المصطلح المستعمل في الخطاب المعتاد لا يمثلان بالتحديد نفس الحقيقة. يمكن على ذلك الكلمتين " **وزن** " و'' **كتلة** " يعطيان نفس الحقيقة؛ لكن لا يحملان بالتدقيق نفس المعلومة؛ وبالفعل الوزن هو مصطلح اعتيادي الذي عوضه علماء الفيزياء بمفهوم " الكتلة ".

في العلوم الاجتماعية والاقتصادية و السياسية أو بصفة عامة العلوم الإنسانية بخلاف العلوم الدقيقة؛ يستعمل في العلوم المشار إليها المفردات المتعارف بين العامة كمفاهيم علمية؛ ومثال على ذلك عبارة " **الديمقراطية** " يستعملها على سواء السياسيين ومجالس العامة و حتى العاملين في مجال البحث العلمي.

المفاهيم هي أدوات الطريقة العلمية والتي يستعملها الباحث في لحظة صياغة الإشكالية؛ في هذه المرحلة الباحثون يستعملون المفاهيم أساسا للتعرف على عناصر وأبعاد الإشكالية وكذلك لتحديد العلاقات المنشأة أو المفترضة بين هذه العناصر أو الأبعاد.

المفهوم يدخل من جديد في عملية البحث وذلك في مرحلة النطق بالسؤال الخاص للبحث؛ إذن دوما علينا أن نشير أن الأداة الأساسية في البحث العلمي هو المفهوم؛ الذي هو محور الطريقة العلمية التي ترتكز عليها معرفتنا؛ بدون مفهوم معرف ومحدد جيدا لا يمكن أن نشيد بناء معرفي؛ نعطي على سبيل المثال **لعبة الورق** والذي يوضح جيدا **أهمية المفاهيم** في البحث العلمي؛ كما يقال في لعب الورق اللاعبون يتم توافقهم على الكيفية الموكلة لكل ورقة من أوراق اللعبة المستعملة.

و نفس الشيء للبحث العلمي؛ في غياب توافق على معنى كل مفهوم مستعمل فمن غير المرجح إن هذا المجال العلمي يعطي معرفة مهيكلة على الحقيقة أي الظاهرة المشاهدة؛ لهذا يجب على الباحثين أن يكونوا منتبهين للمفاهيم المستعملة في كل مجال علمي.

ولهذا على الباحثين خصوصا منهم المبتدئين أن يعيروا اهتماما كبيرا لمعنى ووجود المفاهيم ودور كل مفهوم بدقة؛ لأن في تحضير أطروحة دكتوراه أو مذكرة الماستر؛ الباحث يجب أن يعمل بمفاهيم محددة ودقيقة وقع عليها اتفاق جامع بين جميع الباحثين في ذلك المجال العلمي.

مثال على ذلك في دور استطلاع الرأي العام السياسي في الممارسة الديمقراطية، اخترنا كمرجع أساسي كتاب Vincent Lemieux المعنون (باستطلاع الرأي والديمقراطية). قراءة هذا الكتاب مفيدة جدا باعتبار أنه جرى تحديد معنى مفهوم (**الديمقراطية**) ومفهوم (**استطلاع الرأي السياسي**) هذه التعريفات تعلمنا فيما بعد أن نتائج استطلاع الرأي تساهم في استبقاء الممارسة الديمقراطية.

3.3 النطق بالسؤال العام واختيار الموضوع الخاص بالبحث

يتمكن الباحث من تحديد الأبعاد أو العناصر العامة لموضوع البحث المختار، هذه المرحلة من البحث تمكن من الاستعلام في الأدبيات السابقة التي تم مراجعتها من تحديد العلاقات التي لاحظها الباحثون من ذي قبل. بانتهاء هذه النشاط، يأتي الوقت للنطق بالسؤال العام واختيار الموضوع الخاص بالبحث المزمع الشروع فيه؛ هذا الاختيار يدفع الباحث بالعودة إلى قائمة المراجع المشكلة سلفا والتحقق من إمكانية وجود المادة (النصوص) الكافية لمعالجة الموضوع البحثي؛ توفر المراجع هو المعيار الأهم في اختيار الموضوع.

مثال:

فيما يخص موضوع مساهمة نتائج استطلاع الرأي في استبقاء الممارسة الديمقراطية؛ نستطيع أن نختار استعمال نتائج استطلاع الرأي من طرف صناع القرار السياسي كمشكل عام للبحث وهكذا يمكن من طرح السؤال التالي:

هل صناع القرار السياسي يستعملون نتائج استطلاع الرأي لتقديم أفضل خدمة للأهداف الممارسة الديمقراطية؟

نهاية المثال.

4. كيفية صياغة الإشكالية الخاصة للبحث

وصلنا الآن إلى مرحلة إعداد الإشكالية الخاصة والتي تكون المرحلة الثانية من إعداد الإشكالية؛ هذه المرحلة تحتوي على مرحلتين فرعيتين:

i. **اختيار المشكل الخاص،**
ii. **النطق بالسؤال الخاص بالبحث**.

1.4 اختيار الإشكالية الخاصة بالبحث

اختيار الإشكالية الخاصة تشمل:

i. تحديد النهج النظري الذي له علاقة بالبحث المزمع القيام به
ii. تحديد الثغرات أو الفجوات في البحوث السابقة

كما رأينا في المرحلة السابقة أن البحث العلمي الجاد يجب أن يستند على نظرية خاصة لها صلة بموضوع البحث؛ هذه المقاربة النظرية هي التي تعطي الدعم المنطقي الذي يعتمد عليها الباحث لتوقع نتائج البحث قبل البدء في العملية التجريبية.

1.1.4 المنهج النظري أو تحديد النظرية

النظرية هي **بناء علمي منطقي تفسيري** يحتوي على **عدة عناصر**؛ النظرية تحتوي على **اقتراحات** التي هي مبادئ أولية يمكن برهنتها تجريبيا و التي تترجم نظريا الأشياء التي يعتمد عليها وتحتوي كذلك على مفاهيم التي تمكن من تحديد وتصنيف الظواهر المراد دراستها. النظرية تحدد **باقتراحات** مجموع **العلاقات المفترضة بين المفاهيم الرئيسية** و**المفاهيم الفرعية**؛ النظرية المختارة تعطي كذلك بعض **الفرضيات** على العلاقات بين هذه المفاهيم؛ أن **جرى التحقق من هذه المفاهيم** يمكننا ان نحولها إلى ***قواعد عامة أو تعميم نظري*** للتدليل بها عن موضوع البحث.

بشكل عام العديد من النظريات المتنافسة توجد في كل حقل فرعي من حقول أي مجال علمي ما؛ وتخدم النظرية مشكل بحث عام. كل من هذه المقاربات النظرية **ترتكز على إشكاليات** وتساؤلات مختلفة. إذن **تقع المسؤولية على الباحث** في **مرحلة اعداد الإشكالية** الخاصة بالبحث عن النظرية التي توافق هذه الإشكالية الخاصة وبالفعل من المحتمل جدا أن بعض النظريات هن **أكثر مواءمة** من غيرهن بالنسبة لإشكالية موضوع البحث.

مثال:

الدراسة التي تتمثل في الاستعمال السياسي لاستطلاع الرأي (الإشكالية العامة للبحث) تضع بالحسبان نظريتين كبيرتين متنافستين لتفسير تصادف نتائج استطلاع الرأي مع صناعة القرارات السياسية.

النظرية الأولى التي تدعى بنظرية (التعدد الوظيفي Théorie Pluraliste) تسلم بأن الرأي العام هو عبارة عن قوة سياسية مميزة ومتماسكة قادرة على أن تؤثر في صناعة القرار السياسي. حسب هذه النظرية إذا كانت قرارات الحكومة تتوافق مع الرأي العام، ذلك أن صناع القرار السياسي يخضعون للرأي العام الشعبي.

على العكس النظرية أو المقاربة النظرية (البنائية Théorie Constructiviste) تسلم بأن الرأي العام لا يوجد كوحدة متميزة ومتماسكة، بالنظر إلى التأثيرات المتعددة التي يصنعها. حسب هذه النظرية الأخيرة إذا حصل توافق بين الرأي العام الشعبي وقرارات الحكومة في بعض الأمور العالقة، ذلك أن صناع القرار السياسي يحظرون أو يحركون الشعب بمساعدة وسائل الاعلام الرأي العام حول هذه المسائل.

السؤال العام للبحث الذي له علاقة بتوافق الرأي العام الشعبي وقرارات الحكومة يتلخص في سؤالين خاصين ومتغايرين حسب النظرية المختارة.

إذا الباحث اختار نظرية تعدد الوظيفة (Théorie Pluraliste) الإشكالية الخاصة تحدد فيما إذا كان صناع القرار السياسي لهم ميل الى الانحناء أو الانصياع للرأي العام الشعبي دون ما أملته النظرية البنائية (Théorie constructiviste)؛ إذا كان الامر كذلك يجب أن نعلم لماذا.

في المقابل إذا الباحث اختار النظرية البنائية؛ المشكل الخاص للإشكالية الخاصة يتطلب معرفة إلى أي مدى وكيف لصناع القرار السياسي من أعضاء الحكومة تعبئة والتلاعب بدعم الرأي العام لتمرير السياسات المفضلة عندهم؛ إذن، المقاربة النظرية تتمثل في مجموعة متماسكة ومدمجة من المفاهيم الرئيسية والمفاهيم الفرعية التي من المعتاد استعمالها لهيكلة وتفسير الظاهرة العلمية المشاهدة؛ في مشروع البحث المقاربة النظرية تدخل في وقت إعداد الإشكالية لأنها يمكن أن تكون أرضية لصياغة السؤال الخاص للبحث؛ في هذه الحالة، النظرية تتدخل أثناء هيكلة الفرضية وتشكيل الإطار العملي للبحث.

إلى جانب ذلك، اعداد السؤال الخاص للبحث يحتوي كذلك على الفجوات المشاهدة في التحليل العلمي أو في الأعمال السابقة التي تناولت موضوع البحث؛ لتحديد الثغرة أو الثغرات التي تدل على سبب وجود عمل البحث المزمع القيام به علينا علم ما يلي:

تجسيدا، على غرار (Chevrier) في نصه الخاص بالإشكالية الخاصة، مجموعة من أنواع إشكالية البحث يمكن تحديدها أو يمكن أن نجد غياب كلي أو جزئي لإشكالية موضوع البحث المراد معالجته.
نهاية المثال.

2.1.4 تحديد ثغرات أو فجوات في البحوث السابقة

على كل حال لتحديد الإشكالية عمليا، يمكن أن نكتشف ثغرات في المنهجية في بعض الدراسات السابقة او نتائج البحوث السابقة التي يمكن أن تكون محل التساؤل أو هي آفاق للبحث في هذه الدراسات. الثغرات في الاطار المنهجي يمكن أن تخلص من إطار عملي فيه عيب أو نقص؛ يمكن أن نجد ثغرات في إطار جمع المعلومات أو المعطيات أو حتى تطبيق سيئ لبعض تقنيات تحليل المعطيات؛ مهما يكن سبب وجود الثغرات المنهجية ممكن تبرير الشروع في عمل بحث جديد.

هذه قائمة **للثغرات** التي من المحتمل أن نجدها في البحوث السابقة لمساعدة الباحث في تحديد إشكالية البحث الخاص، نعد منها:

1) نقص في تعميم لنتائج البحث السابق الغير مدعمة ببرهنة تجريبية أو تأكيد غير مدعم بمنهجية علمية صحيحة،
2) استحالة تعميم النتائج تبعا لدراسة جزئية تناولت عينة محدودة جدا،
3) نتائج بحث متناقضة،
4) مشاكل في منهجية البحث السابق تعيق معقولية نتائج البحث؛ يمكن مواجهتها سواء في الإطار العملي مثال على ذلك المتغيرات غير المحددة جيدا أو مؤشرات غير صالحة أو بالأحرى مشاكل في تحليل المعطيات،
5) ثغرات في جمع المعلومات أو المعطيات في الدراسات السابقة،
6) نتائج البحث تعدت صلاحيتها،
7) مقاربة نظرية سيئة إذا كان مشكل البحث لم تتم دراسته بعناية.

نذكر بوجود عنصرين مهمين فيما يتعلق الامر بالإشكالية الخاصة هما:

i. مشكل يتعلق **بالنهج النظري** الهادف لسد ثغرات في الدراسات السابقة التي تخص الإشكالية الخاصة بالبحث.

ii. مشكل تحديد الثغرات الذي يبرر صياغة الإشكالية الخاصة والتعثر في سبب وجود عمل البحث.

2.4 النطق بالسؤال الخاص بالبحث

التساؤل بلا شك هو العنصر المهم في البحث العلمي، السؤال عند الانطلاق في مشروع البحث يعطي معنى و يهيكل ويوجه كل عمل بحث وبهذا من اللازم وضع السؤال المناسب لموضوع البحث؛ ومنه، وجب أن نصوغ سؤال مناسب، وأن يكون هذا **السؤال واضح ودقيق وقصير**؛ فيما يخص القصر، السؤال لا يكون طويلا بل قصيرا وله معنى و دلالة واضحة.

لا يوجد حل سحري لوضع أي سؤال خاص، يجب أن تكون صياغته سهلة وموجزة وأن يكون هذا السؤال محضرا بدقة متناهية.

مثال:

لنعود إلى مثالنا فيما يخص الاستعمال السياسي للاستطلاع الرأي، القراءة المتأنية للأدبيات السابقة سمحت لنا باكتشاف أن العديد من الباحثين تبنوا نظرية تعدد الوظيفة؛ فيما يخص هذا التساؤل، ثبت أن الباحثين الأمريكيين مهتمين جدا بالى أي مدى صناع القرار السياسي يخضعون للرأي العام الشعبي، ثبت أيضا أن هذه الإشكالية نادرا ما تمت مناقشتها خارج الولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا نتساءل عن امكانية النتائج المتحصل عليها في الولايات المتحدة الأمريكية فيما إذا كانت تنطبق على الحالة الأوربية أو الحالة الكندية.

نستطيع أن نحدد السؤال الخاص بالبحث **باختيارنا مجال خاص** من السياسية العامة (الصحة أو السياسة الخارجية مثلا)، نستطيع أن نوجه مشروع بحثنا في اتجاه مغاير مثلا **لنقارن دور الرأي العام في إعداد السياسات الحكومية المعاصرة في بلدين أو أكثر** مثلا الولايات المتحدة وكندا على سبيل المثال؛ وهذا ما نود أن نقوم به في الأمثلة التوضيحية في هذا الفصل و الفصول القادمة.
نهاية المثال.

5. أمثلة توضيحية

1.5 المثال التوضيحي الأول

العنوان:

استعمال استطلاع الرأي من طرف صناع القرار السياسي.

تذكير بالموضوع:

في هذا البحث، نتساءل إن كانت نتائج استطلاع الرأي مهمة لعملية الممارسة الديمقراطية في مجتمعاتنا.

I. صياغة الاشكالية العامة للبحث:

الاشكالية العامة للبحث:

قراءة كتاب (Vincent Lemieux) سمح لنا أن نعرف مشاكل مساهمة نتائج استطلاع الرأي وأثره على الممارسة الديمقراطية والمفاهيم المهمة المرتبطة بهما.

عناصر الاشكالية:

مشكل البحث يعتمد على مفهومين أساسيين اللذان ينبغي تحديدهما.

تعريف مفهوم استطلاع الرأي السياسي:

هنا لا يهمنا إلا مسائل استطلاع الرأي اللواتي لهن ارتباط وثيق بحلول خاصة لضبط مشاكل سياسية بمعنى: القوانين و المراسيم واللوائح و الاتفاقات الدولية.

تعريف مفهوم الديمقراطية:

الديمقراطية هي نظام سياسي تنافسي يربط بين المسئولين السياسيين وعموم الشعب أي بين الحكام والمحكومين لإيجاد حلولا للنزاعات الناشئة بينهما بحيث المواطنين يتمكنون من المشاركة في القرارات السياسية التي تهمهم.

هذا التعريف المقتبس من كتاب Vincent Lemieux يستند على خمس مواصفات كبيرة (مفاهيم نوعية) هي: التنافسية و القيادية و المسؤولية؛ المسؤولية بمعنى أن صناع القرار السياسي يستجيبون لتطلعات مواطنيهم.

هذه المواصفات تسمح لنا بتحليل بعض العناصر أو محاور البحث المرتبطة بالسؤال العام لموضوع البحث؛ كل عنصر يقودنا لسؤال عام للبحث. فيما يلي، لكم عينة من محاور البحث وأسئلة هامة للبحث التي لها علاقة بموضوع البحث، الذي يهدف إلى ابراز مساهمة نتائج استطلاع الرأي في الممارسة الديمقراطية.

المحاور و الأسئلة:

1) للمساهمة في المشاركة الديمقراطية للمجموعات البشرية من الواضح أن نتائج استطلاع الرأي أنها تعطي معلومات دقيقة وحقيقة على حالة استطلاع الرأي العام. السؤال المطروح يهدف لمعرفة فيما إذا كانت **تقنيات استطلاع** الرأي **تحترم** جيدا القواعد العلمية لاختيار العينة وإدارة وتفسير النتائج **لضمان الدقة** في هذه العملية.

2) نعتبر بأن نتائج استطلاع الرأي تعطي تمثيل حقيقي لحالة الرأي العام و مساهمة الاستطلاع من شأنها أن تساهم في استبقاء الممارسة الديمقراطية من طرف صناع القرار السياسي، التساؤل المطروح هو فيما إذا كان صناع القرار السياسي **يستجيبون** لنتائج استطلاع الرأي أو **يتجاهلونه**.

3) استطلاع الرأي يساهم في **تسييس النزاعات** بالنظر إلى الاستشارة الشعبية المشابهة جدا إلى استفتاء شعبي. يمكن أن نلاحظ أن استطلاع الرأي ليس باستفتاء شعبي ولا يحتوي حتما على مناظرة أو رأي منافس (معارض) الذي يمكن أن يحدث تناطح؛ إذن يمكن أن نتساءل فيما إذا كان **استطلاع الرأي** يعطي أو لا يعط مكان أو **فرصة لمناقشات عامة**.

السؤال العام:

في هذا الصدد وقع الاختيار على **المحور الثاني** من الأسئلة الثلاث، هذا المحور من البحث يتناول **استعمال نتائج استطلاع** الرأي من طرف **صناع القرار السياسي**.

السؤال العام يمكن صياغته على النحو التالي:

هل استعمال استطلاع الرأي من طرف صناع القرار السياسي يوافق الأهداف الديمقراطية المسطرة؟

موضوع استعمال استطلاع الرأي من طرف **صناع القرار السياسي** هو **أقل دقة** من مساهمة استطلاع الرأي في **العملية الديمقراطية** ولكن يبقى هذا المحور عريض أكثر من العملية الديمقراطية. استعمال نتائج استطلاع الرأي من طرف صناع القرار السياسي يثير العديد من الأسئلة المختلفة؛ من اللازم إذن أن **نضيق موضوع** البحث أكثر لتحديد بعد ذلك المشكل الخاص الذي من المفروض دراسته لنعطي إذن **عينة من المشاكل الخاصة** بالبحث التي **لها علاقة** بنتائج استطلاع الرأي من طرف صناع القرار السياسي.

- صناع القرار السياسي يستعملون نتائج استطلاع الرأي لسبر الرأي العام الوطني لاتخاذ قرارات **تستجيب** لتطلعات المواطنين.

- بحجة أخرى، استطلاع الرأي يكشف جهل الكتلة الشعبية لبعض التساؤلات السياسية ويشير إلى بعض الأمور أين يجب تحسين المعلومات المتداولة بينهما لإعلام وتربية المواطنين؛ إذن، نتائج استطلاع الرأي مهمة جدا للمشاركة الديمقراطية للمواطنين؛ بيد أن استطلاع الرأي الذي يكشف جهل المواطنين ممكن أن يحفز **النخبة الحاكمة أن تستغل هذا الجهل لأغراض خاصة وأنانية**؛ إذا كانت هذه الأغراض الخاصة والأنانية حقا هي المراد من عملية استعمال الرأي **لا نتكلم هنا لا على الممارسة ولا المشاركة الديمقراطية** بل نمس بأصل و بروح وأهداف الديمقراطية الحقيقية.

- نتائج استطلاع الرأي يمكن أن تعمل على كبح قوة المجموعات الضاغطة والمنظمة وبعض **اللوبيات السياسية**. استطلاع الرأي هو بالأحرى مفيد للممارسة الديمقراطية لما تكون هذه **المجموعات و اللوبيات المنظمة** لا تشكل **الأغلبية للرأي العام الوطني**. لكن كما قال Vincent Lemieux استطلاع الرأي يجب أن يضمن الأغلبية الشعبية العامة تسود على الأقلية الصاخبة و الضاغطة. المجموعات **الضاغطة واللوبيات** لديها بعض الميزات بالنسبة للرأي العام الوطني أو الشعبي و ذلك لما **تؤثر على السياسات الحكومية**. المجموعات الضاغطة واللوبيات لهم قوة تفاعل وتحرك منظمة؛ هذه المجموعات لها تأثير مباشر على السلطة بعكس اتجاه الرأي العام فيما يخص هذين العنصرين الأخيرين.

في هذا البحث نختار معالجة **الإشكالية الأولى** ومن خلالها نحاول أن نجيب على السؤال التالي:

هل صناع القرار السياسي يستعملون نتائج استطلاع الرأي للاستجابة لتطلعات المواطنين؟

بشكل آخر نقول : هل صناع القرار السياسي لهم ميل أو توجه للخضوع الى نتائج استطلاع الرأي؟

بصيغة النفي:

هل لديهم توجه أن لا يأخذوا بعين الاعتبار نتائج استطلاع الرأي؟

II. صياغة الإشكالية الخاصة بالبحث:

الاشكالية الخاصة:

بعد تحديد موضوع البحث لاستعمال استطلاع الرأي من طرف صناع القرار السياسي، بات من اللازم مباشرة **عمل تمرين ثاني** وهو **مراجعة الدراسات السابقة** لتحديد حالة **المعرفة العلمية المتخصصة** من طرف الباحثين فيما يخص موضوع البحث المزمع القيام به وذلك لتحديد الثغرات أو الفجوات العلمية المتاحة؛ لرؤية كيف **درست هذه الإشكالية في الدراسات السابقة،** و ما إذا كان ذلك مناسب لتحديد جيد للمفاهيم الدقيقة للإشكالية بعد جرد نقدي في البحوث السابقة أو الأدبيات أو الدراسات السابقة التي يكون إلزاما أن نحدد منها السؤال الخاص بالبحث.

المقاربة النظرية

السؤال الخاص للبحث يستلهم من النظرية التعددية (Théorie pluraliste) لإقرار دور الرأي العام في الحياة السياسية؛ النظرية التعددية تسلم بأن الرأي العام هو عبارة عن قوة جماعية منطقية ومستقلة قادرة أن تؤثر على القرارات الحكومية.

الثغرات أو الفجوات الموجودة في الدراسات السابقة

توجد دراسات عديدة حول القرارات السياسية العامة هذه الدراسات تهتم قبل كل شيء باللاعبين الحكوميين في عملية القرارات و تبني السياسات العامة للدولة وتوضح أنه من النادر وجود السؤال حول دور استطلاع الرأي في هذه العملية؛ يوجد الكثير من الأبحاث حول دور الرأي العام في الدول المصنعة. هذه الدراسات تتناول خاصة كيفية وصول المواطنين إلى رأي عام بدون تأثير الرأي العام على القرارات الحكومية.

بدراسة متأنية في البحوث السابقة تخص الاستعمال السياسي لنتائج استطلاع الرأي سمحت لنا باكتشاف أن عددا **من الباحثين الأمريكيين تبنوا النظرية التعددية** فيما يخص سؤال موضوع بحثنا وقد اشتغل هؤلاء الباحثون بمعرفة إمكانية خضوع صناع القرار السياسي للرأي العام الوطني.

ولكن هذه الإشكالية **نادرا ما درست من طرف الباحثين خارج الولايات المتحدة الأمريكية**؛ ونتساءل فيما إذا كان بالإمكان أن هذه الإشكالية قد تم دراستها من طرف باحثين خارج الولايات المتحدة الأمريكية. إذن نطرح السؤال لمعرفة ما إذا كانت هذه النتائج البحثية **تطبق على الحالة الأوربية أو الكندية.**

الخبرة اليومية والقراءة السابقة للدراسات التجريبية المتعلقة بموضوع بحثنا الخاص سمحت لنا بملاحظة تغيرات في استجابة صناع القرار السياسي لنتائج استطلاع الرأي العام.

من المعلوم أن بعض القرارات الحكومية هي متأثرة بالرأي العام الشعبي أو الوطني ويوجد في بعض الحالات ضرب عرض الحائط الرأي العام الشعبي لكننا نجهل تماما العوامل التي بإمكانها أن تفسر العلاقة بين الرأي العام الشعبي والسياسات العامة.

بالنظر للثغرات المشاهدة في الدراسات السابقة و المتخصصة، نقر بأنه من المبرر أن نباشر أبحاث جديدة فيما يخص هذا الموضوع.

السؤال الخاص:

إذن سننطق بالسؤال الخاص بالباحث:

- هل القرارات الحكومية تميل أن تتوافق مع نتائج استطلاع الرأي؟
- ماهي العوامل الرئيسية التي تفسر العلاقة بين الرأي العام والقرارات الحكومية؟

نحاول أن نجيب على هذين السؤالين الخاصين في المرحلة القادمة من إعداد فرضيات البحث التي بإمكانها أن تفسر لنا سلوك صناع القرار السياسي.

2.5 المثال التوضيحي الثاني

العنوان:

أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الأداء، في محيط أعمال مفتوح و صعب: حالة الجزائر

تذكير بالموضوع:

أثر محيط الأعمال المفتوح و الصعب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **(م. ص. م.)** متميز، هذه السنوات الأخيرة، بتسارع تغير محيط الأعمال للمؤسسة الاقتصادية. هذه الحقيقة المعاشة بينت عدم قدرة هذا القطاع من المؤسسات في الدول النامية من أن يتطور و يغزوا أسواق خارجية جديدة.

ففي عالم أعمال في تغير دائم، (م. ص. م.) مازالت تتلقى الآثار المدمرة للعولمة الاقتصادية و آثار محيط اعمال مفتوح و صعب. هذه المؤسسات معرضة لمنافسة شديدة و صعبة، خاصة في الدول النامية؛ مناخ الأعمال هذا يفرض الأخذ بالحسبان تطوير (م. ص. م.) و إدراجها في سياق التنافسية على كل المستويات المحلي و الوطني و الإقليمي و الدولي.

I. صياغة الإشكالية العامة للبحث:

من بين المشاكل البارزة على (م. ص. م.) في الدول النامية، في هذه السنوات الأخيرة، تمس أثر محيط الأعمال على هذا القطاع من المؤسسات الاقتصادية؛ قراءة الأدبيات و الدراسات السابقة لهذا الموضوع من البحث، بينت وجود دراسات أجريت على هذا القطاع من المؤسسات في الدول الناشئة و بروز بإسهاب دراسات جادة تهتم بتطوير (م. ص. م.) في الدول النامية.

الاشكالية العامة للبحث:

عناصر الاشكالية:

إشكالية البحث تعتمد على عدة مفاهيم:

1. مفهوم محيط الأعمال الصعب و المفتوح
2. مفهوم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
3. مفهوم أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
4. مفهوم حالة الجزائر: الدراسة تمس كل الدول النامية و تأخذ الجزائر كحالة تطبيقية

1. تعريف مفهوم محيط الأعمال الصعب و المفتوح

محيط الأعمال في الدول النامية، وبالخصوص الجزائر، مفتوح على كل المؤثرات الممثلة في العولمة بكل أبعادها منها الاقتصادية و أهمية التبادلات التجارية بين الدول و الابتكار والتكنولوجيا المتسارعة و التحولات السياسية غير المتوقعة و تعقد الحياة الاجتماعية والثقافية، بدون التغاضي عن وزن الكبير للعامل الاقتصادي.

هذا المحيط المضطرب والمفتوح على كل الطوارئ ضاعف من اختلال تنافسية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية وأثر سلبا على أدائها بكل أبعاده.

2. تعريف مفهوم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة

في الدول النامية، لأجل تفادي معوقات محيط الأعمال الصعب على هذا القطاع بالمؤسسات، السلطات العمومية طورت وجسدت برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة. الهدف من هذه البرامج هو رفع تنافسية وأداء هذا القطاع من المؤسسات ابتداء، ثم خلق فرص عمل وإيجاد أسواق ل(م. ص. م.) وإعطاء إعانات مالية لتشجيع الاستثمار وتشجيع التعاون بين هذه المؤسسات بإنشاء شبكة استشارات في جميع

المجالات الوظيفية والاستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية وفي الأخير الهدف الأهم هو تحسين محيط الأعمال لصالح المؤسسة الصغيرة المتوسطة.

فتعريف منظمة الأمم المتحدة للتطوير الصناعي لمفهوم (م. ص. م.) يندرج ضمن إجراء تحسين هذا القطاع من المؤسسات فيما يخص الإنتاج والتطوير وذلك لدعم تنافسيتها بفعالية فائقة لتمكينها من التحسين المستمر، فتأهيل (م. ص. م.) يسمح لها بأن تساير المعايير الدولية فيما يخص التسيير والتطوير بكل أبعادها والعمل على تكييف (م. ص. م.) لمحيط الأعمال الدائم التحول.

3. تعريف مفهوم أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

الأداء بصفة عامة يستعمل لبيان الكفاءة والفعالية والتحسين المستمر للمؤسسة (م. ص. م.)، هذا المفهوم يعني القدرة لشيء ما لإعطاء نتائج بالنسبة إلى هدف محدد سلفا؛ من الباحثين من يعرف مفهوم الأداء وذلك بتحقيق نتائج وأهداف مالية و غير مالية.

4. مفهوم حالة الجزائر:

الدراسة اعتمدت على بحوث وأدبيات علمية سابقة اعتمدت أساسا تجربة تأهيل (م. ص. م.) في الدول الناشئة وبالخصوص في الدول النامية وتعمد الباحث إبعاد دراسات وبحوث عن الدول المتقدمة أي الصناعية، لأن الدول الناشئة وبالخصوص النامية تعيش ظروف ثقافية واجتماعية متشابهة عموما مع الأخذ بعين الاعتبار بخصوصية كل دولة؛ ولقد أخذنا تطبيق الدراسة على حالة الجزائر وذلك فقط لسهولة الحصول على البيانات والمعطيات أما في الواقع الدراسة تطبق على جميع الدول النامية.

كل هذه المفاهيم تسمح لنا بتحليل بعض العناصر أو وضع محاور للبحث مرتبطة بتساؤلات عاملة لموضوع البحث، من هذه المحاور نبين ما يلي:

المحاور و التساؤلات:

المحور الأول: محيط الأعمال المضطرب يؤثر على استقرار وتنافسية (م. ص. م.) وذلك بالنظر للخصائص التي يتمتع بها هذا القطاع من المؤسسات؛ فبرنامج تأهيل المؤسسات يساعد (م. ص. م.) على التكيف مع هذا المحيط المتلاطم وذلك حسب وجهة نظرية التطور لشارل دارون.

المحور الثاني: برنامج تأهيل (م. ص. م.) من بين أهدافها الهامة يركز على رفع وتنافسية هذا القطاع من المؤسسات. فميزة التنافسية تحدد قابلية حياتها ويساعدها على ديمومتها في محيط أعمال صعب ومفتوح على جميع الطوارئ.

المحور الثالث: برنامج تأهيل (م. ص. م.) يهتم كذلك بقياس أداء هذا القطاع من المؤسسات فالأداء الجيد يضمن ديمومتها ويرفع كذلك من تنافسيتها.

النطق بالسؤال العام:

بالنظر لارتباط التنافسية بالأداء، توجد علاقة طردية فكلما زاد أداء (م. ص. م.) ازدادت تنافسيتها؛ هذا ما أثبتته أغلب الدراسات الميدانية النوعية وخاصة منها الكمية، ومنه يمكن صياغة السؤال العام للبحث:

السؤال العام: ما هو أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأداء في محيط أعمال مفتوح وصعب: حالة (م. ص. م.) الجزائرية.

إذن، قد تم اختيار المحور الثالث من المحاور السابقة ومنه نحن نبحث أو نتساءل على أثر برامج تأهيل (م. ص. م.) على الأداء في ظل محيط أعمال صعب ومفتوح على كل الطوارئ التي ممكن أن تضر وتأثر سلبا على هذا القطاع من المؤسسات الذي يتميز بسمات خاصة مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الكبرى والمجمعات الصناعية؛ ولهذا بات لزاما علينا أن نحدد الإشكالية الخاصة لهذا السؤال العام.

صياغة الإشكالية الخاصة بالبحث:

نتطرق للإجابة عن السؤال العام وذلك للإحاطة بمدى مساهمة المتغيرات على مستوى (م. ص. م.) ثم على متغيرات محيط الأعمال وذلك دائما باستحضار مفهوم الأداء في هذه الإشكالية. إذن، بعدما تم تحديد موضوع البحث والذي يهدف إلى دراسة أثر برامج تأهيل (م. ص. م.) على الأداء وجب علينا تحديد الثغرات أو الفجوات الموجودة في الدراسة السابقة التي لم نتطرق لدراستها من قبل في بحوث سابقة.

المقاربة النظرية:

نعلم مسبقا أن برامج تأهيل (م. ص. م.) ماهي إلا أدوات أو ميكانزمات تعمل على تكييف المؤسسات الاقتصادية في محيط أعمالها الدائم التحول، فدراستنا تستند أساسا على نظرية التطور لشارل دارون والتي من مقترحتها **(النوع الذي يستطيع أن يعيش ليس الذكي أو القوي لكن هو الذي يستطيع أن يتكيف مع محيطه.)**

موضوع البحث يأخذ بعين الاعتبار عدة مفاهيم مرتبطة ببعضها البعض، فعامل محيط الأعمال والأداء يحتم علينا البحث على نظريات تطبيقية أكثر والتي تأخذ بالحسبان كل المفاهيم التي تم سردها فنظرية الطوارئ (Théorie de contingences) ونظرية الاهتمام بالموارد (Théorie de dépendance à l'égard des ressources) ونظرية البنائية الجديدة للمنضمات (Théorie néo-Institutionnelle des organisations) تعتبر مكمل لنظرية شارل دارون (التطور) التي تهدف إلى فهم وشرح موضوع بحثنا هذا. في فصل النظرية واتجاه البحث سنعرج أكثر على هذه النظريات.

الثغرات أو الفجوات الموجودة في الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات التي تناولت تطوير(م. ص. م.) بجميع الأبعاد وبالخصوص في الدول المتقدمة، في الدول الناشئة باعتبار أنها اعتمدت أساسا في نهضتها على (م. ص. م.)، توجد دراسة مستفيضة، لكن قليل جدا من البحوث التي تناولت موضوع البحث، أثر تأهيل (م. ص. م.) وبالخصوص إدراج محيط الأعمال كفاعل أساسي في هذه المعادلة. ومن هذه الثغرة يتبين لنا أن نسترسل أكثر في موضوع البحث هذا.

.

الدراسات السابقة بينت أن برامج تأهيل (م. ص. م.) تناولت وظيفتين هما الوظيفة العملية التي هي بحاجة إليها (م. ص. م.) في عملية تشغيلها يوميا والوظيفة الاستراتيجية التي تعطي ميزة تنافسية لهذا القطاع من المؤسسات. فمن الازم علينا كباحث أن نحدد أي من الوظيفتين نريد فهمها بعمق: الوظيفة العملية أو الوظيفة الاستراتيجية.

بما أن (م. ص. م.) الجزائرية هي حديثة النشأة فالبعد الاستراتيجي مازال لم ينضج بعد ومنه نأخذ البعد الوظيفي العملي الذي تحتاجه (م. ص. م.) الجزائرية ونحاول فهمه بعمق مع الأخذ بعين الاعتبار عامل محيط الأعمال للمؤسسة الاقتصادية. ومنه بالنظر إلى الثغرات المشاهدة في الدراسات السابقة والمتخصصة نقر بأنه من المبرر أن نباشر أبحاث جديدة فيما يخص هذا الموضوع من البحث.

السؤال الخاص:

1- ما هو أثر برامج التأهيل على أداء المؤسسة الاقتصادية: حالة (م. ص. م.) الجزائرية؟

2- ما هو أثر متغيرات محيط الأعمال على العلاقة بين برامج تأهيل (م. ص. م.) و أداء المؤسسة الاقتصادية: حالة (م. ص. م.) الجزائرية؟

3- ماهي عوامل نجاح المؤسسة الاقتصادية المستفيدة من برنامج التأهيل على مستوى المؤسسة داخليا وعلى مستوى متغيرات محيط الأعمال: حالة (م. ص. م.) الجزائرية؟

3.5 المثال التوضيحي الثالث

عنوان البحث

أثر استخدام الإنترانت على استدامة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة.

التذكير بالموضوع

يؤثر استخدام الإنترانت في المؤسسة على استدامة تسيير الموارد البشرية لكون التقنية هي أحد مكونات البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة والذي يساهم في تحقيق أهدافها اتجاه المورد البشري في المجتمع أو في المؤسسة

فيتجسد أثر استخدام الإنترانت في واقع العمل بالتطبيقات والبرمجيات التي يتعامل معها الفرد المستخدم في المؤسسة، فضلا عن معرفة أثرها على عملية الاتصال الداخلي والتفاعل بين المستخدمين، واستخدام أدوات الويب، وتكثيف العمل التعاوني عبرها كشبكة.

كما أن تتجسد العلاقة بين الإنترانت واستدامة تسيير الموارد البشرية في بعدين تقني واجتماعي فالبعد التقني نعني به مدى مساهمة هذه الشبكة في الحد من الآثار السلبية؛ وذلك من خلال استبدال الأجيال القديمة من موارد وأجهزة وبرمجيات وتحديثها، حتى نضمن جمع أكبر كم من البيانات وتحليلها وتخزينها بشكل سريع وبأكثر كفاءة ومع استهلاك أقل للطاقة.

أما البعد الاجتماعي فيتمثل في تحقيق المسؤولية الاجتماعية بعد إدخال الإنترانت في استخدامات المؤسسة؛ مما يضمن العدالة والمساواة بين الموارد البشرية في الحصول على المعلومة والمشاركة في العمل التعاوني والمحافظة على الروابط الاجتماعية، وتجنب الآثار السلبية على صحة الفرد، لأن الوجود القوي لتكنولوجيا المعلومات في المؤسسة اليوم يولد تداعيات على صحة الموظفين نتيجة استخدام هذه التكنولوجيا.

1. صياغة الإشكالية العامة للبحث

من بين الإشكاليات البارزة في السنوات الأخيرة خاصة مع نهاية التسعينات من القرن الماضي هي التي تتعلق بأثر استخدام تكنولوجيا الإنترانت في تسيير الموارد البشرية داخل المؤسسة، ونجد العديد من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع وأبرزت نتائج جادة لتطوير ميدان تسيير الموارد البشرية في المؤسسات بعد إدخال شبكة الإنترانت في المؤسسات واستخدامها.

الإشكالية العامة للبحث:

عناصر الإشكالية:

إشكالية البحث تعتمد على عدة مفاهيم :

1. مفهوم استخدام الإنترانت
2. مفهوم تسيير الموارد البشرية
3. مفهوم الاستدامة
4. مفهوم دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

1. مفهوم استخدام الإنترانت

قد أعطت الإنترانت دفعة كبيرة في تطور المؤسسات خاصة من ناحية تحقيق أهدافها، وأصبحت محل اهتمام جميع أصناف المؤسسات مهما كان حجمها أو مستوى نشاطها عالمي أو وطني؛ لذا تعتبر الإنترانت نظاماً شبكياً في المؤسسات، تم تصميمها لاستخدامها في عملية الاتصال والتعاون بين الموارد البشرية والذين يتوزعون على مواقع مختلفة بالمؤسسة.

والتكنولوجيات التي تستخدم في الإنترانت عديدة، ومن بينها قواعد البيانات وأنظمة البريد الإلكتروني، وأنظمة إدارة الوثائق، وتهدف الإنترانت أيضا إلى تسهيل إنتاج ونقل المعلومة المفيدة للمستخدمين بالمؤسسة بشكل سريع، فالمتوقع منها هو أن تحسن أساليب وإجراءات العمل، من حيث الوصول إلى المعلومة ونشرها وتحيينها، وربح الوقت في تبادلها بين مختلف المصالح، فضلا عن تشجيعها للعمل كفريق.

2. مفهوم تسيير الموارد البشرية

تتجسد العلاقة بين الإنترانت وتسيير الموارد البشرية من خلال الرغبة في تحسين ممارساتها وزيادة مساهمتها في إعطاء قيمة مضافة للمؤسسة، فالإنترانت هي تكنولوجيا عامة تعتبر أداة رئيسية في تسيير الموارد البشرية في المؤسسة.

يهدف تسيير الموارد البشرية إلى الاستثمار في الفرد والحصول على موظف منتج، وله حب الانتماء للمؤسسة ومن جهة أخرى الموظف يريد حوافز مادية، وسلامة، وأمن، وعلاقات جيدة مع الموظفين، ويسعى للحصول على مكانة اجتماعية جيد له، كما يريد أيضا اهتماما من طرف إدارته، وهذا ما ينعكس على أدائه ومردوده العملي، فالموارد البشرية هي العلاقة بين الموظف أي الفرد والوظيفة.

3. مفهوم الاستدامة

أصبح مفهوم التنمية المستدامة له شعبية أكبر في عام 1987م بعد نشر تقرير برونتلاند***(Brundtland)***حيث عرفها على أنها "هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون إلحاق الضرر بقدرات الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها".

4. مفهوم دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

لقد قمنا بدراسة ميدانية على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمعرفة مدى تطبيقها واستخدامها لهذه التكنولوجيا الحديثة، وذلك لتحديد مستوى الاستخدام في الجزائر وعلاقة الإنترانت بتسيير الموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية.

المحاور و التساؤلات

المحور الأول: يتمثل في استخدام الإنترانت وهي أحد التكنولوجيات الحديثة والتي شهدت تطور سريعا وانتشار في استخدامها من طرف المؤسسات العالمية والوطنية، والسبب يرجع لمدى أهميتها في تخفيض تكاليف المؤسسات وتحقيق أهدافها، لذا أردنا أن نفهم درجة إسهام هذه الشبكة في تطوير تسيير الموارد البشرية.

المحور الثاني: ويتمثل في استدامة تسيير الموارد البشرية من خلال العمل على إبراز العلاقة بين استخدامات الإنترانت والمسؤولية الاجتماعية؛ والتطرق إلى مفهوم جديد هو تكنولوجيا المعلومات الخضراء؛ بمعنى التأثير المتبادل بين توظيف التنمية المستدامة لخدمة التكنولوجيا والعكس؛ أي استغلال التكنولوجيا لتحقيق الاستدامة. ونقصد من وراء هذا المحور توضيح المساهمة في خدمة تسيير المورد البشري، من حيث تحقيق العدالة والمساواة والمحافظة على الروابط الاجتماعية، وتجنب الآثار السلبية على صحة الفرد وتثمين الآثار الايجابية الناتجة عن استخدامات هذه الشبكة.

النطق بالسؤال العام

نظرا لاعتبار البعد التكنولوجي من أهم الأبعاد التي تساهم في تحقيق الاستدامة للمورد البشري، نتيجة التطور والابتكار المستمر في الجانب التكنولوجي، ونظرا لعدة دراسات أثبت فيها العلاقة الطردية بين استخدام الإنترانت وتطور تسيير الموارد البشرية في المؤسسة جاءت صياغة السؤال العام كما يلي:

كيف يؤثر استخدام الإنترانت على استدامة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ؟

وعليه قد تم اختيار المحور الثالث لدراسة أثر استخدام الإنترانت على تسيير الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ونريد توضيح أثر الاستخدام على استدامة تسيير المورد البشري من خلال بعدين للاستدامة وهما المسؤولية الاجتماعية وتكنولوجيا المعلومات الخضراء.

2. صياغة الإشكالية الخاصة

نتطرق للإجابة عن السؤال العام وذلك بمدى مساهمة المتغيرات المكونة للعنوان (استخدام الإنترانت، الاستدامة، تسيير الموارد البشرية) في هذه الاشكالية، إذًا بعدما تحديد موضوع البحث والذي يهدف إلى دراسة أثر استخدام الإنترانت على استدامة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛ وجب علينا تحديد الثغرات أو الفجوات الموجودة في الدراسات السابقة، والتي لم يتطرق لدراستها في بحوث سابقة من قبل.

المقاربة النظرية:

دراستنا تستند أساسا على نظريات أو مقاربات تفسر لنا موضوع البحث والمفهوم المتعلق بكل من تكنولوجيا المعلومات (الإنترانت) وتسيير الموارد البشرية والعلاقة المباشرة بين الإنترانت ووظيفة الموارد البشرية.

موضوع البحث يأخذ بعين الاعتبار عدة مفاهيم مرتبطة ببعضها البعض، فعامل استخدام الإنترانت في تسيير الموارد البشرية (كتقنية أو كشبكة أو كوظيفة من وظائف تكنولوجيا المعلومات) يحتم علينا البحث عن مقاربات تأخذ في الحسبان علاقة الإنترانت بتسيير المورد البشري هذا من جهة، ومن جهة أخرى نبحث عن كيفية ضمان استدامة هذا المورد من خلال استخدام هذه الشبكة، وعليه فالمقاربات التي تم الاعتماد عليها جاءت متكاملة وتخدم العلاقة بين المفاهيم المكونة للعنوان والإشكالية؛ وهذه المقاربات هي : **مقاربة الاستخدام، والمقاربة السوسيوتقنية، ومقاربات تكنولوجيا المعلومات** والتي تحتوي المقاربة التنظيمية، ومقاربة الأفراد.

الثغرات أو الفجوات الموجودة في الدراسات السابقة:

يوجد عديد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الإنترانت وتسيير الموارد البشرية خاصة الأجنبية منها، أي في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية؛ لكون هذه التقنية عرفت تطور ملحوظاً في السنوات العشرين الماضية انطلاقا من عام 1995 م، إلا أن الدراسات العربية في هذا الميدان تكاد تكون منعدمة خاصة التي تخصصت في دراسة أثر الإنترانت وليس تكنولوجيا المعلومات بشكل عام.

ومن هنا جاءت **الثغرة الأولى** وهي محاولة تقديم دراسة عربية تدعم هذا الميدان ومنه دراسة أثر تقنية الإنترانت على تسيير الموارد البشرية وفي مؤسسات اقتصادية جزائرية؛ أما **الثغرة الثانية** فتمثلت في ربط هذه التقنية بالاستدامة والتي نادر ما وجدنا فيها دراسات تدرس العلاقة المباشرة بين استخدامه الإنترانت والاستدامة باعتبار الإنترانت أحد أبعاد التكنولوجيا التي تساهم التنمية المستدامة.

أما **الثغرة الثالثة** فتمثلت في بعدي الاستدامة والمتمثلين في بعد اجتماعي حصرناه في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، والبعد التقني المتمثل في تكنولوجيا المعلومات الخضراء ومحاولة معرفة أثرهما على تسيير المورد البشري في المؤسسة الجزائرية.

السؤال الخاص:

1. ما هو واقع استخدام الإنترانت من قبل الموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة؟
2. هل توجد علاقة ارتباطية بين استخدام الإنترانت وتسيير الموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة؟
3. هل يؤثر استخدام الإنترانت على استدامة تسيير الموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة وذلك بالالتزام بممارسات المسؤولية الاجتماعية في استخداماتها؟
4. هل يؤثر استخدام الإنترانت على استدامة تسيير الموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة وذلك بإدخال تكنولوجيا المعلومات الخضراء في الاستخدام؟

6. الملخص

المراحل الابتدائية لصياغة الإشكالية
1) اختيار الموضوع:
أ- التبرير السياسي الاجتماعي الاقتصادي لاختيار الموضوع والمستعملين الممكنين.
ب- اختيار موضوع خاص أو محور خاص داخل الموضوع
2) صياغة المشكل العام للبحث:
أ- تحديد العناصر أو المفاهيم العامة للإشكالية.
ب- النطق بالسؤال العام.
3) صياغة الإشكالية الخاصة بالبحث:
أ- تحديد الثغرات والجدل النظري واختيار المشكل الخاص للبحث.
ب- النطق بالإشكالية الخاصة بالبحث.
الأنشطة ذات صلة
إنشاء قائمة مراجع كاملة:
1- تمرين أول لقراءة الكتب العامة في الموضوع للبحث.
2- تمرين ثاني بالقراءة و الاستشارة الممنهجة للكتب المتخصصة في الموضوع الخاص بالبحث
كيفية إعداد اشكالية البحث:
1- اختبار موضوع واسع بما فيه الكفاية لكن ليس كثيرا.
2- فحص الكتب العامة لتحديد الأبعاد الرئيسية والأبعاد الفرعية مثلما هي متواجد في الأدبيات
3- تذكر الأبعاد أو العناصر الفرعية لتبرير الاختيار وصياغة بعد ذلك السؤال العام.
4- فحص الكتب المتخصصة في الموضوع الخاص بالأدبيات.
▪ تحديد كيفية معالجة الموضوع الخاص في الأدبيات
▪ كشف الثغرات أو المشاكل (باعتماد الملاحظة)
5- السؤال الخاص للبحث مبررا باعتماد على الثغرات الموجودة بالبحث.

المراجع

المرجع الرئيسي:

1. Mace Gordon et François Pétry. (2000). Guide d'élaboration d'un projet de recherche, 2e édition. Les Presse de l'Université Laval, Québec, Canada.

المراجع الثانوية:

1. Amroune Boudjemaa. (2014). Impact des programmes de mise à niveau sur la performance, dans un environnement ouvert et intense : Cas de la PME algérienne. Université du Québec à Montréal, Canada, thèse de doctorat, [En ligne] http://www.archipel.uqam.ca/6744/1/D2689.pdf, (Page consultée le 02-12-2017)

2. FAYE Ibrahima. Méthodologie de recherches et d'analyse: application au mémoire de recherche scientifique. [En ligne]: https://www.google.dz/?gws_rd=cr&ei=_1owWOTKNIPgUo_vgogN#q=M.+Ibrahima+FAYE%0B%09+Professeur+de+Techniques+d%E2%80%99Expression+et+de+Communication%0B (Page consultée le 19-11-2016).

3. Gauthier Benoit. (2014). Recherche sociale : de la problématique à la collecte des données. Presses de l'université du Québec, Sainte-Foy (Québec), Canada.

4. Gavard-Perret Marie-Lavure, Gotteland David et Jolibert Alain. (2008). Réussir son mémoire ou sa thése en sciences de gestion. Pearson Éducation France, Paris, France.

5. Moschetto Bruno-Laurent. (2011). Le mémoire de Master en sciences de gestion. El Economica, Paris, France.

6. Moschetto Bruno-Laurent. (2011). Le mémoire de Master en sciences de gestion. El Economica, Paris, France.

7. Noel Alain. (2011). La conduite d'une recherche : mémoire d'un directeur. Les éditions JFD, Montréal, Canada.

8. Thietart Raymond-Alain et Coll. (2007). Méthodes de recherche en management. Dunod, Paris, France.